

رفض مجلس الأمة في جلسته الخاصة أمس مشروع قانون بشأن اعتماد الحساب الختامي لوكالة الأنباء الكويتية (كونا) عن السنة المالية 2016/2015. فيما وافق على مشروع قانون يربط ميزانية الوكالة للسنة المالية 2017/2018. من جهته، تعهد وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزير الإعلام بالوكالة الشيخ محمد العبدالله في الجلسة أثناء مناقشة اعتماد الحساب الختامي وربط ميزانية 'كونا' بان تعمل الحكومة بجد في حل كل ما ورد من ملاحظات على هذه الميزانية لتتوافق مع مجلس الأمة لكي تقوم 'كونا' ببدء دورها المهم في نشر رسالة دولة الكويت خارجياً. وأضاف انه 'كان هناك بعض الأمور لدى 'كونا' تم حلها مؤخراً وتحديداً قضية إبرام عقود خاصة لموظفين وهذه القضية تم حلها من خلال لجنة حسم الخلاف في مجلس الوزراء'. وتابع بقوله: 'كذلك قامت 'كونا' بمخاطبة وزارة المالية بخصوص الملاحظات المالية التي وردت في تقرير لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية'. وكان المجلس ناقش تقارير عن الحسابات الختامية وميزانيات عشر جهات حكومية ملحقة ومستقلة حيث أقر 10 ميزانيات و9 حسابات ختامية ورفض حساباً ختامياً واحداً. وإلى التفاصيل:

تابع الجلسة: سالم عبد الحفيظ - سلطان العبدالله - بدر السمريل

المجلس يقر 10 ميزانيات ويحيلها إلى الحكومة



(هاني الشمري)

رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم وثانيه عيسى الكندري وأمين السر دعوة الروبيعي

تمنح الثقة لهذه الميزانيات إلا إذا كان هناك إصلاح حقيقي، هذا ليس تعاوناً هذا تهاون. وزير التجارة خالد الروضان: في مجلس إدارة الصندوق السابق هناك مخالفات وكانت هناك 29 ملاحظة تمت تسوية 10 ملاحظات، وعندما جاء مجلس الإدارة الجديد ظلت هناك ملاحظتان فقط، كل المطلوب فرصة للاخوان في مجلس الإدارة الجديد لإصلاح الوضع وستتم معالجة كل الملاحظات ويتعهد أمام المجلس بمعالجتها معالجة جذرية.

● علي الدقباسي: بيني وبينك هذا الكلام في المضطه، الناس محرومة من مجالس الإدارة ومحرومة من القروض ومحرومة من الوظائف. ● صالح عاشور: وجود عشرات الملاحظات من ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الحاليين واللجنة وملاحظات من النواب هذا مؤشر خطير وعدم تقدير هذه الملاحظات وتكرار الملاحظات نفسها، وهذا مؤشر عدم تعاون الحكومة مع النواب، الصندوق الوطني للمشروعات الصغيرة، الوزير أقال مجلس الإدارة السابق والمجلس الحالي رئيس مجلس الإدارة للحين غير متفرغ، الملاحظات ما زالت متكررة ولا تصب في صالح التعاون.

● علي الدقباسي: إذا مرت ميزانية الهيئة العامة للفساد للسنة المالية 2017/2018. ● علي الدقباسي: إذا مرت ميزانية الهيئة العامة للتعليم التطبيقي، فالملحوظة انه تمت تسوية 10 ملايين لساعات الإضافية في الميزانية السابقة وتم تكرارها مرة أخرى هذا العام، وتم تغيير احد عروض شراء بخط اليد لتفادي الملاحظات، وهناك شعب وهمية والنصاب غير موجود. ● شعيب الويزري: نطلب منكم عدم اعتماد ميزانيات الدولة التي بها هدر ونهب، كل الجهات التي تطلب ميزانياتها اتحدى ان توجد جهة واحدة لا يوجد فيها فساد سواء مالي او اداري.

● خالد العتيبي: لجنة الطعون في غرفة المشورة قررت قبول الطعن على عدم دستورية هيئة مكافحة الفساد وان حدث فستكون المرة الثانية في عام واحد. القانون الحالي أخل فعلاً بمبدأ الفصل بين السلطات بسبب النصوص غير الدستورية التي تضرب بالمنظومة كاملة، ومنذ العام 2012 ونحن ندور في حلقة مفرغة لا نعلم لمصلحة من يتم تجميد هيئة بهذا الحجم، هل الحكومة مستعدة لقرار المحكمة الدستورية القادم؟

● خليل الصالح: اغلب هذه الملاحظات مكررة وهناك اغفال حكومي في حل الملاحظات، هل احد يعرف اين هيئة الغذاء والتغذية؟ ماذا تفعل وما اهمية بند المهتمات الخارجية؟ لا يوجد له مردود. اموال الدولة تؤخذ وفق الشباب يؤخذ، الكل يقر بان هناك خللا في الميزانية لكن ابن الجدي في الاصلاح؟

● صفاء الهاشم: حكومتنا غير رشيدة، ونحن عود في حزمة مكونة من سلطات ثلاث يراسها صاحب السمو، فقد وافق علي بعض الميزانيات، لكن هل سيتم تفادي الملاحظات على الجهات

ميزانية الهيئة العامة للفساد للسنة المالية 2017/2018. 3- تقرير ديوان المحاسبة عن نتائج الفحص والمراجعة على تنفيذ ميزانيات الجهات الملحقة وحساباتها الختامية للسنة المالية 2015/2016. ● علي الدقباسي: إذا مرت ميزانية صندوق المشاريع الصغيرة فهذا عيب في حق مجلس الأمة، التقرير يقول ان هناك 107 وظائف للكويتيين لم يتم شغلها، واقول للوزير ان لم يعدل الصندوق فاقسم بالله سيستجوبه، هناك فئة واحدة هيمنت على البلد في وجود النظام الانتخابي الحالي، وزير التجارة ان لم تتعدل وتأخذ الاجراءات فانتم شركاء في التعدي على أموال الدولة وترميز ميزانيات حبر على ورق وعملية سرقة منظمة، 59 مشروعاً من دون دراسة جدوى وحبر على ورق. هناك فئة معينة سيطرت على البلد، نحن مسؤولون ونحن من نمنح الثقة ولن

2- مشروع قانون يربط ميزانية وكالة الأنباء الكويتية للسنة المالية 2017/2018. 3- تقارير الجهات الرقابية ذات الصلة وعددها «تقريران». 3- التقرير الرابع والعشرون للجنة الميزانيات والحساب الختامي عن: 1- مشروع قانون بشأن اعتماد الحساب الختامي للهيئة العامة للشباب والرياضة للسنة المالية 2017/2018. 3- تقارير الجهات الرقابية ذات الصلة وعددها «تقريران». 3- التقرير الثاني والعشرون للحساب الختامي عن: 1- مشروع قانون بشأن اعتماد الحساب الختامي للهيئة العامة للفساد عن السنة المالية 2015/2016. 2- مشروع قانون يربط ميزانية الهيئة العامة للبيئة للسنة المالية 2017/2018. 3- تقارير الجهات الرقابية ذات الصلة وتقارير ديوان المحاسبة بشأن تقييم الأداء وعددها جميعاً 3 تقارير. ج - التقرير الحادي والعشرون للجنة الميزانية والحساب الختامي عن: 1- مشروع قانون بشأن اعتماد الحساب الختامي للهيئة العامة للتقويم والتعويضات عن خسائر العوان العراقي للسنة المالية 2015/2016. 2- مشروع قانون يربط

ميزانية الهيئة العامة للغذاء والتغذية للسنة المالية 2017-2018. 3- تقرير ديوان المحاسبة عن نتائج الفحص والمراجعة على تنفيذ ميزانية الجهات الملحقة وحساباتها الختامية للسنة المالية 2015/2016. هـ - التقرير الخامس والعشرون للجنة الميزانيات والحساب الختامي عن: 1- مشروع قانون بشأن اعتماد الحساب الختامي لبنك الكويت المركزي عن السنة المالية 2015/2016. 2- مشروع قانون يربط ميزانية بنك الكويت المركزي للسنة المالية 2017/2018. 3- تقارير الجهات الرقابية ذات الصلة وعددها «تقريران». و - التقرير السادس عشر للجنة الميزانيات والحساب الختامي عن: 1- مشروع قانون بشأن اعتماد الحساب الختامي لوكالة الأنباء الكويتية عن السنة المالية 2015/2016. 2- مشروع قانون يربط

3- تقرير ديوان المحاسبة عن نتائج الفحص والمراجعة على تنفيذ ميزانيات الجهات المستقلة وحساباتها الختامية للسنة المالية 2015/2016. ج - التقرير الثامن عشر للجنة الميزانيات والحساب الختامي عن: 1- مشروع قانون بشأن اعتماد الحساب الختامي للهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب عن السنة المالية 2015/2016. 2- مشروع قانون يربط ميزانية الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب للسنة المالية 2017/2018. 3- تقارير الجهات الرقابية ذات الصلة وعددها «تقريران». د - التقرير الثاني والعشرون للجنة الميزانيات والحساب الختامي عن: 1- مشروع قانون بشأن اعتماد الحساب الختامي للهيئة العامة للغذاء والتغذية عن السنة المالية 2015/2016. 2- مشروع قانون يربط

3- تقرير ديوان المحاسبة عن نتائج الفحص والمراجعة على تنفيذ ميزانيات الجهات المستقلة وحساباتها الختامية للسنة المالية 2015/2016. ج - التقرير الثامن عشر للجنة الميزانيات والحساب الختامي عن: 1- مشروع قانون بشأن اعتماد الحساب الختامي للهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب عن السنة المالية 2015/2016. 2- مشروع قانون يربط ميزانية الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب للسنة المالية 2017/2018. 3- تقارير الجهات الرقابية ذات الصلة وعددها «تقريران». د - التقرير الثاني والعشرون للجنة الميزانيات والحساب الختامي عن: 1- مشروع قانون بشأن اعتماد الحساب الختامي للهيئة العامة للغذاء والتغذية عن السنة المالية 2015/2016. 2- مشروع قانون يربط

الدقباسي: 107 وظائف في صندوق المشاريع لم يتم شغلها وإذا لم يعالج الوزير التجاوزات فسأستجوبه الحريش: اعتماد القبول بالوظائف على المقابلة الشخصية جزء من الفساد

● عبدالكريم الكندري: التقرير لايد ان نشكر اللجنة على سرعة اعداده، لكن فيما يتعلق بطلب المحكمة الدستورية فالحكم واضح بان الميزانيات ذات طبيعة خاصة، لذلك طلب تفسير ما هو واضح هو مضى لوقت.

● عدنان عبدالصمد: قرار المحكمة الدستورية يقول ان قانون الميزانية شكلي، وارجو من الاخوة قراءة قرار المحكمة الدستورية لحسم الامر.



صالح عاشور ورياض العسائي وانس الصالح على المنصة



عدنان عبدالصمد



جانب من الجلسة ويبدو علي الدقباسي متحدثا

افتتح رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم الجلسة الخاصة المقررة لمناقشة تقارير لجنة الميزانيات عند الساعة الثانية عشرة والنصف ظهراً بعد أن كان قد رفعها لمدة نصف ساعة لعدم اكتمال النصاب وتلا الأمين العام أسماء الأعضاء الحاضرين والمعتذرين والغائبين بدون إذن أو إخطار. ● مرزوق الغانم: مبارك عليكم الشهر وتقبل الله طاعتكم واعاده عليكم بالخير واليمن والبركات. جلسة اليوم تخص تقارير لجنة الميزانيات. ● صالح عاشور: مراجعة الميزانيات في أكثر من ميزانية، اللجنة تقترح تحويل بعض الجهات من ميزانية مستقلة الى ملحقة، فلا بد من حصر كل هذه الجهات ويكون هناك توافق مع الحكومة أو من خلال توجه عام وخصوصاً أن الجهات الحكومية لديها تحفظ على هذا الأمر، فلا بد من توافق مع الحكومة. ● صفاء الهاشم: وزعنا التقرير الخاص بآلية التعامل مع الميزانيات المرفوضة أتمنى أن يقرأه النواب لأن هناك رأياً للمحكمة الدستورية.

● علي الدقباسي: لا نريد إعادة الكلام بل نريد حلاً يحقق طموح الأمة. ● مرزوق الغانم: تقرير اللجنة باختصار فهل يوافق المجلس على ما انتهت إليه اللجنة دون نقاش. (موافقة عامة) ● عدنان عبدالصمد: النتيجة كانت بالأغلبية في اللجنة وكان هناك رأي بإحالة الموضوع إلى المحكمة الدستورية وهناك طلب بإحالة إلى المحكمة لحسم الموضوع. وما تفضل به الأخ صالح عاشور تم بحثه مع الحكومة، ومجلس الوزراء بنفسه يدرس الأمر والقضية لا تتعلق فقط بالملحقة أو المستقلة بل بالهيكل الإداري ككل فهناك هيئات يجب أن تدمج. وأقرنا في المجلس السابق قانون تفعيل المحاكمات التأديبية من قبل ديوان المحاسبة لأي متجاوز على المال العام وهناك جزاءات قد تصل لحد الفصل.

● عبدالكريم الكندري: التقرير لايد ان نشكر اللجنة على سرعة اعداده، لكن فيما يتعلق بطلب المحكمة الدستورية فالحكم واضح بان الميزانيات ذات طبيعة خاصة، لذلك طلب تفسير ما هو واضح هو مضى لوقت.

● عدنان عبدالصمد: قرار المحكمة الدستورية يقول ان قانون الميزانية شكلي، وارجو من الاخوة قراءة قرار المحكمة الدستورية لحسم الامر.

تقارير الميزانيات

انتقل المجلس إلى تقارير لجنة الميزانيات وجاءت كالتالي:

1- أ - التقرير السابع عشر للجنة الميزانيات والحساب الختامي عن: 1- مشروع قانون بشأن اعتماد الحساب الختامي للهيئة العامة للاستثمار المباشر عن السنة المالية 2015/2016. 2- مشروع قانون يربط ميزانية هيئة تشجيع الاستثمار المباشر للسنة المالية 2017/2018. 3- تقرير ديوان المحاسبة عن نتائج الفحص والمراجعة على تنفيذ ميزانيات الجهات الملحقة وحساباتها الختامية للسنة المالية 2015/2016. ب - التقرير التاسع عشر للجنة الميزانيات والحساب الختامي عن: 1- مشروع قانون بشأن اعتماد الحساب الختامي للصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة عن السنة المالية 2015/2016. 2- مشروع قانون يربط ميزانية الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة للسنة المالية 2017/2018.



خالد الروضان والشيخ محمد عبدالله ويوسف الفضالة وأنس الصالح



محمد الجبري وعصام المرزوق



الشيخ خالد الجراح وراكبان النصف

الروضان: نتعهد بمعالجة جذرية للملاحظات الرقابية على صندوق المشاريع

من الملاحظات فيها عمومية، وهيئة مكافحة الفساد لا يوجد بها إدارة للتدقيق الداخلي، وفي قضية القبول والتعيين 50٪ على المقابلة الشخصية بما معناه الوساطة أو العلاقة الشخصية وهذا جزء من الفساد.

أساتذة التطبيقي منذ سنة لم يصرفوا مخصصاتهم وإذا كانت هناك شعوب وهمية تحاسب الجامعة والإدارة.

ولدينا مشكلة في التعيينات في الجامعة والتطبيقي، هناك كفاءات كويتية تخرجوا من جامعات عريقة تقدموا وتم رفضهم. هناك قانون صدر بجامعة جابر يعالج فكرة الشعب ولم تطبق الحكومة القانون وقانون جابر مشروع وقانون نافذ وتطبيقه مسؤولي الوزير.



سجلال بن صفاء الهاشم وخلف دميثير خلال الجلسة

الحكومية والتفريع والهدر؟ هل سيتم تلافي الملاحظات؟ وهيئة التعليم التطبيقي والتدريب الم بيات الوقت لتخرج لنا أصحاب «باقات زرقاء»، الهيئة أصبح فيها تفريع وإدارة سيئة حالية ونفس طائفي وقبلي، وبها اختلالات مالية و«بووق» وتفريع في الساعات الزائدة وصل إلى 10 ملايين دينار. الهيئة أسست شركة للتفريع، كان الهدف تنمية الشباب ولكن انحرفت إلى صيانة طرق وحمامات سباحة.

● أحمد الفضل: مصائب التطبيقي لا تطاق، الساعات الزائدة، كلفتها 10 ملايين دينار، ولا بدوامون الكاترة ولا يوجد طلبية من الأساس، وزير التربية الحالي يغض الطرف عن ذلك، لابد من وضع حد لمدير الهيئة الذي تجاوز كل الاعراف، المكتب الفني يعاني من نفس الملاحظات منذ 3 سنوات، وبلغ بالمكتب الفني التسويق والمطاملة، هذا خطر لابد أن يعرفه الوزير، الهيئة كيان خطير تحوي 30 ألف متخرج سنويا.

خلف دميثير: أرجو شطب بعض الكلمات التي وردت على لسان النائب أحمد الفضل.

● خليل عبدالله: إيراتات الصندوق الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة صفر دينار، قانون القياديين لابد من إقراره، ثلاثة أرباع القياديين فارغين ما لهم شغل ليس لديهم فكر.

الهيئة القائمة سنناقش نفس الموضوع ونفس الملاحظات فلنعالج الأصل والقياديين هم السبب، قانون القياديين لابد أن يكون من أولويات هذا المجلس.

● خالد الروضان: نتعهد بأن النهج سيستمر في معالجة الملاحظات والإيراتات صفر لأن الصندوق مازال في سنته التشغيلية الأولى.

● أسامة الشاهين: جميع المدخلات تتكلم عن ميزانيات وحالة شبه عامة في الدولة وهناك تضخم بالمعروف، في بعض الجهات الحكومية، نحن أمام حكومة تقول للمواطنين تفشوا ثم تشاهد مصاريف الجهات الحكومية فلا نجدها إلا متعاظمة والمصروفات تزيد في 9 جهات من العشر التي ناقشها اليوم.

وهناك تضخم في المصروف في الميزانيات العامة للدولة مثل هيئة البيئة تطلب 11 مليون دينار وهيئة الغذاء 5 ملايين دينار، وكونا بها مليوناً واولوية يجب أن تكون بضبط الأداء المالي والإداري في الهيئات والوزارات ويجب أن ننظر لأسباب الهدر الكبير

بدورها بشكل صحيح. والصندوق الوطني رأسمال 2 مليار دينار قام بتمويل 59 مشروعاً دون دراسة جدوى فالفترض أن تختلف المشاريع ولكن كانت وهمية.

● عادل الدمشي: رفض الحساب الختامي يؤثر على الجهات الحكومية من حيث ان الوزير المختص لا يجب ان يستمر في مكانه لأنه لم يتخذ خطوات جدية فلا يستحق ان يبقى في مكانه، ولكن ذلك معياراً في اختيار الوزراء عند رئيس الوزراء.

ويجب تطبيق المحاكمات التأديبية على المتسببين في المخالفات.

وعندما لا يوافق المجلس على الحساب الختامي يجب ان تتحول الجهة الى التحقيق ولا تمر مرور الكرام.

ولا يجوز ربط موافقتنا من عدم على التوظيف والمعاملات ولكن هناك تقييم حقيقي على أداء الوزير والجهات الرقابية.

● جمعان الحربش: كثير

في المصروفات قبل أن ننظر الى جيب المواطنين.

● رياض العدساني: الحساب الختامي هو ما تم صرفه، أما الميزانية فهي الأرقام المقدرة للمصاريف للسنة المالية 2017/2018، فهناك هدر ونقل بين البنود والأبواب.

قانون الميزانية له طابع خاص مداولة واحدة ويصير سنويا، وله استثناء وفق المادة 145 وعندما ترفض ينبغي على الحكومة أن تأتي بقانون جديد.

الجهات الحكومية توظف الوافدين وعلى نظام العقود وعلى باب آخر خلاف الباب الأول.

البعض قد يرفض الميزانية بسبب مخالفات في الحساب الختامي، صندوق المشروعات الصغيرة والمتوسطة به مخالفات كبيرة.

● د.عبدالكريم الكندري: بعض الزملاء يتكلم عن أداء الجهات وليس أوجه الصرف، ومقتنع بما يقوله، لكننا نقيم الجهات وفق الصرف. اللجنة التعليمية في

العامية للبيئة فما دورها في المجتمع الكويتي وما دورها في حماية البيئة، إذا لا تريدونها قوموا بإلغائها، الحكومة غير قادرة على ادارتها بشكل صحيح.

وبالنسبة لهيئة التطبيقي هناك تهرب من الملاحظات الجوهرية وهناك مشكلة في التعيينات والبعثات التي خرجت من إطار اللوائح والضوابط والنظم الى المزاجية.

● سعدون حماد: لائحة الاستثمار في الأندية غير مفعله، وتبلغ مساحة الأندية الرياضية مليون و400 ألف متر مربع.

نادي الكويت لا يستغل 65٪ والتضامن 66٪ والفحيحيل 86٪ والجهراء 88٪ هذه مساحات غير مستغلة والسالمية 99.8٪ غير مستغلة والشباب الرياضي 100٪ غير مستغلة.

في ميزانية هيئة تشجيع الاستثمار المباشر اتضح حجم استثماراتها 402 مليون فقط فاين دور الهيئة فهي لا تقوم

في الميزانية التي رأيناها هي الهيئة التطبيقية هناك شكاوى في التعيينات أو البعثات أو عدم وجود شعب، في السنوات الخمس الأخيرة لا يوجد قسم لا يوجد به مشكلة، مبالغ صرفت على شعب وهمية، أزمة الشعب أزمة مستمرة منذ 30 سنة، البعثات والتعيينات لو تم حلها فستحل مشكلة الشعب.

لماذا تعتبرون الجامعة والتطبيقي عزيباً خاصة لا تريدون تعيين الكويتيين فيهما؟

واسقاط الميزانيات ذات الأهمية على نظام العقود وعلى باب آخر خلاف الباب الأول.

● محمد الدلال: عندما فتحت موضوع الحساب الختامي فنحن نقيم الحكومة بشكل مباشر أو غير مباشر، وطريقة ادارتها للأموال، ما نراه هناك فشل حكومي واضح في تكرار الملاحظات والمخالفات، وفشل حكومي في تعيين القياديين المخالفين واستمرار تعيينهم. لماذا يقول الديوان ان المخالفات مستمرة، من أهم المشاكل التي رأيناها هي الهيئة

د. عبد الكريم الكندري: إسقاط ميزانيات الجهات التي تكرر مخالفاتها رسالة مهمة للحكومة الدلال: أستغرب إصرار الحكومة على تعيين القياديين المخالفين حماد: مساحات الأندية مليون و400 ألف متر مربع معظمها غير مستغل ولائحة الاستثمار غير مفعله

عاشور: وجود عشرات الملاحظات الرقابية مؤشر خطير وتكرارها سنويا دليل عدم تعاون الحكومة المويزري: دخل الدولة خلال 4 سنوات يقدر بالمليارات والآن الدولة مدينة بسبب انتشار الفساد خالد العتيبي: لا بد أن تنقل تبعية «مكافحة الفساد» إلى مجلس الأمة وأرفض تبعتها لمجلس الوزراء

عيسى الكندري وأسامة الشاهين

محمد الدلال وراكبان النصف

فراج العرييد

فصل الكندري وسعود الشويهر وصالح خورشيد

الميزانيات التي تسوي ملاحظاتها ينبغي ان نشد على ايها وندعمها.

والتطبيقي جادة في تلافي الملاحظات وتم رفض ميزانيته وهذا امر يدعو الى الاستغراب. والهيئة من اكثر الجهات التي تعمل في الطريق الصحيح وحصلت على المركز الثاني في الاصلاح.

وإذا انتم تقيمون المسؤولين والجهات على أساس المعاملات والمداهنة فهذا سبب كبير

محمدان العازمي وخلي الصالح وم. محمد الهدية

فراج العرييد

فصل الكندري وسعود الشويهر وصالح خورشيد



محمدان العازمي وخلي الصالح وم. محمد الهدية



فراج العرييد



فصل الكندري وسعود الشويهر وصالح خورشيد



د. فالح العزب ود. محمد الفارس



د. جمعان الحريش



علي القدسي



صالح عاشور

عبد الصمد: نطلب إحالة آلية التعامل مع الميزانيات المرفوضة إلى «الدستورية»

الإيرادات: 180 ألف دينار
المصروفات: 16 مليوناً و14 ألف دينار
التحويل الحكومي: 15 مليوناً و834 ألف دينار.
وجرى التصويت نداء بالاسم على الحساب الختامي لـ «كونا» بحضور 51، الموافقة 23، عدم موافقة 28.
عدم موافقة على الحساب الختامي لكونا.
وجرى التصويت نداء بالاسم على ميزانية «كونا» وكانت النتيجة كالتالي:
الحضور 50
الموافقة 37
عدم موافقة 13
موافقة على ميزانية «كونا» والتصويت الواردة بالتقرير. الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب

● د. محمد الفارس وزير التربية ووزير التعليم العالي: عندما تم تكليفني بالوزارة وبعد قسمني باحترام القوانين لا اسمح بوجود أي ظلم في المؤسسات التابعة لي، وأؤكد ان التعليم هو بناء الدولة ويجب ان تكون المؤسسات التعليمية هي النبراس والنموذج بضبط القوانين وتقليل الملاحظات وهذا ما اطمح له.

وتعهدت مع نفسي ان تكون مؤسسات التعليم والتربية نموذجاً ونبراساً لبقية المؤسسات بالدولة.

في 2013/2012 كانت عدد الملاحظات 71 ملاحظة من ديوان المحاسبة، و2014/2013 وصلت الي 41 و 40 في 2015/2014، وفي 2016/2015 وصلت الي 10 ملاحظات منها ملاحظات جانبية وهامشية، فلنلعب فرصة للهيئة في معالجة باقي الملاحظات. واتعهد بمعالجة الملاحظات.

الملاحظات. وافعلت مكتب التدقيق والتفتيش وهذا المكتب يجب ان يكون وضعه الطبيعي، والهيئة التزمتم بقرار مجلس الوزراء وتم انشاؤه في 2016/6/30 بانشاء هذه الإدارة ادارة التدقيق، وجار اعتماد الهيكل التنظيمي لهذه الإدارة بثلاثة أقسام، واللوائح هي ما تنظم الهيكل التنظيمي للهيئة وهناك 10 لوائح تم تقديمها لديوان الخدمة المدنية لاعتمادها، وهذه الملاحظات في 2016/2015 كثير منها انعكاس لعدم اعتماد هذه اللوائح.

فأما اعتماد هيكل او اعتماد وضعهم، وعلى ضوء ذلك قمت بمخاطبة الديوان لمعالجة من هم في هذا المنصب، وهذا القرار لتعيين مساعد نائب مدير وكان في عام 2000، وفي 5/15 ناقشنا الهيكل التنظيمي وتوصلنا الى قناعة بإنهاء هذه المسيمات داخل الهيكل.



جانبا لآخر من الجلسة

الشاهين: على الحكومة أن تنظر في باب الهدر الكبير بالمصروفات قبل جيوب المواطنين

الدمخي: الوزير الذي لا يتخذ خطوات جديدة للإصلاح يجب ألا يستمر في مكانه

● حمدان العازمي: المفروض تقلل الميزانية نفس الصحة والتطبيقي وبعض الميزانيات الأخرى.
● مرزوق الغانم: هناك فرق بين الحساب الختامي والميزانيات.
● عدنان عبد الصمد: لم نخفض ميزانية أي جهة لا في التطبيقي ولا غيرها.
● الشيخ محمد العبدالله: تم الاطلاع على ميزانية كونا، واتقدم بالشكر على تقرير اللجنة وان كان به بعض الأمور التي تم حلها مؤخرا وقضية إبرام عقود خاصة لجنة حسم الخلاف بمجلس الوزراء، وكونا خاطبت وزارة المالية وتتعهد بان نعمل بجد في حل كل ما ورد من ملاحظات على هذه الميزانية لتتوافق مع المجلس ونوابه على ما أورده من ملاحظات لنقوم بدورها لنشر الاعلام الموضوعي والحقيقي في الخارج.
● وكالة الأنباء الكويتية (كونا)

الملاحظات بهذا الخصوص. كمية الكونترات التي تدخل حجمها كبير وتمت الاستعانة بالشركة حتى لا تطول عملية الفحص أكثر من 7 دقائق.
● محمد الهدي: رئيس اللجنة مشكوراً يقول لا تتشبهوا برأي ديوان المحاسبة والديوان هو عين اللجنة وعين المجلس، وعندما يذكر الديوان ان الجهة جادة في اصلاح الملاحظات، والسيد عدنان يقول ان ما بداخل التقرير يختلف عن هذا الكلام.
● حمدان العازمي: ميزانية الرياضة «هراء» المفترض ان تقدم وقت الميزانيات لكي تحسب كل وزارة حسابها وكل وزير يعرف ان ميزانيته ستعلق.
● رياض العبدالله: لا يجوز ان أعطل صرف الرواتب والسلع والخدمات، ولا أستطيع ان أوقف الميزانية، وراي اللجنة رفض الميزانية.
● عدنان عبد الصمد: من حقه ان ترفض الميزانية، كل نائب له مطلق الحرية في رفض أو الموافقة على الميزانية.

الأحيان يقول الديوان ان الجهة جادة ولكن التفاصيل تكون غير ذلك، وأرجو عدم التشبث بهذه القضية، واللجنة مكونة من 7 أعضاء والتصويت لا يكون أقل من 4 أعضاء.
● الدستور يقول لا يفرض دور الإنعقاد الا بعد اقرار الميزانية وليس اللائحة التي تقول ذلك. القضية ليست محابة إطلاقاً.
● رياض العبدالله: لا أستطيع إيقاف الصرف والمرتبات ووسائل النقل والسلع والمستلزمات وان كانت الميزانية تتوافق مع وزير الأشغال عبدالرحمن المطوع: شركة الدعاية والإعلان كان المبلغ دخل هيئة البيئة بالخطأ فوضع في الأمانات وتم ترحيله الى الشركة الراعية للمنتدى.
● وسطيق غرامة الزورق على الشركة للتأخير والهيئة حاولت تالفي تشغيل وصيانة الزورق وتوفير مرسى للزورق بالتنسيق مع وزارة الدفاع، وتم تشغيل الزورق بالصورة المثلى والهيئة غطت معظم

الدولة من فساد بسبب التعليم وما يحدث به من عدم جدية، فليقف الوزراء امام مسؤولياتهم والتعليم هو بناء الدول وأساس الإطار الأخلاقي.
● نايف المرداس: هيئة البيئة عليها 126 مخالفة مالية، الهيئة تعاقدت على توريد زورق بمبلغ 4 ملايين دينار لمدة 24 شهراً، ولم يحاسب أحد الشركة على التأخير. وغرامة التأخير 2000 دينار يومياً ولم تستغف الهيئة من هذه الغرامة والهيئة لم تتسلم الزورق حتى الآن. هناك هدر من المال العام وعدم التخطيط المسبق لتوفير مرسى، والهيئة لم تقم بتسلم المبنى إدارة الموارد الحية منذ 4 سنوات.
● وقامت الهيئة بإسناد نشاط رئيسي وخطير وهو فحص المواد الكيماوية الى شركة خاصة ولا تقوم الهيئة بهذا الفحص.
● عدنان عبد الصمد: نستردش بتقارير ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين، وفي بعض

خليل الصالح: هناك إقرار من الجميع بوجود خلل في ميزانية الدولة لكن أين الجديدة في الإصلاح؟

الهاشم: هيئة التعليم التطبيقي تعاني تنفيهاً وسوء إدارة واختلالاً مالياً

د. خليل عبدالله: قياديو الجهات الحكومية هم أصل المشكلة ولا بد من إقرار قانون القياديين



خلف الميثري



د. عبدالكريم الكندري

للفساد ولعدم الإصلاح ولعدم التقدم ومن يسعى الى الإصلاح والتطوير فالهيئة فتحت الوظائف الشاغرة بإعلانات وفتحت المجال لأعضاء هيئة التدريس.

● الحميدي السبيعي: لو تكلمنا عن تجاوزات التطبيقي نحتاج جلسة او جلستين، من أمن العقوبة أساء الأدب، الطلبة البدون لا يعطونهم مكافآت والوافدون يصرفون لهم مكافآت.

لعب كثير في التطبيقي إعلان التوظيف إعلانات وهمية، الدكتور يفتح شعبة ويأخذ 6000 دينار على طالب واحد.

تقول لوزير التربية ابيدنا بايدك إذا كنت تريد الإصلاح. هيئة الرياضة هي التي تحتاج الى إيقاف بسبب التجاوزات.

● حمدان العازمي: ما يحدث من مخالفات مكررة، وسنقر كل الميزانيات غصبا علينا، لا بد من تعديل اللائحة، مصروفات تزيد بدون محاسبة، نحن مجبورون على المخالفات الموجودة، يفترض ان وزير التربية يخرج ويقارن بين العام الحالي والسنوات الماضية في الشعب والتعيينات.

● يوسف الضعالة: منذ بداية الصندوق كانت هناك مشاكل كثيرة في الصندوق والأراضي الصناعية الموجودة به، فالمشكلة ليست نقصاً في التمويل ولكن نقص في الأراضي الصناعية.

● ثامر السويط: أسمىنا قسماً عظيماً، ولكننا لا نملك أجهزة رقابية مالية حقيقية، وان كنا نملكها فهي لا تؤدي عملها بالشكل المطلوب منها.

أنا ضد رفض كل الميزانيات وهناك ميزانيات مرتبة وواضحة تقرير كونا كل حرف في هذا التقرير يقول ارفضوا الميزانية، 28 ملاحظة لديوان المحاسبة تمت تسوية ملاحظة واحدة هدر في المصاريف وعدم التزام بقواعد الجهات الرقابية.

واللجنة لم توافق على الميزانية او الحساب الختامي. ديوان المحاسبة اعتبر هيئة الغذاء والتغذية غير جادة فهناك 16 ملاحظة ولم تسو اي ملاحظة، فانا اغيرها هيئة مستهتره.

● عودة الرويعي: في هذا اليوم نفسه من العام المقبل ناقشنا نفس القضية، قضية التعليم جوهرية، استثمارنا بالبشر وليس بالنفط، مشكلتنا بالكم وليس بالكيف.

هناك شهادات مزورة وغير معترف بها، ما يحدث بالتعليم لا يمكن السكوت عنها. وما يحدث بوزارات



المجلس خلال مناقشة الميزانيات